الأمم المتحدة

A/62/834

الجمعية العامة

Distr.: General
29 May 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٧٠ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن فخامة الرئيس إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، قام بمناسبة احتفال المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتأييدا لرسالتكم التي أصدرتموها خصيصا بمناسبة يوم حقوق الإنسان بالتوقيع في ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ على مرسوم خاص (انظر المرفق).

ويلقي المرسوم المذكور الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققتها جمهورية أوزبكستان في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ويقر برنامج الأنشطة المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين في إطار البند ٧٠ من جدول أعمالها.

(توقيع) أليشير **وحيدوف**

الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان

030608 030608 08-35862 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

مرسوم صادر عن رئيس جمهورية أوزبكستان

''بشأن برنامج العمل المكرس للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان''

يحتفل المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٨ بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كفل المبادئ والشروط الديمقراطية الرئيسية في مجال احترام حقوق الإنسان وحرياته وأصبح إطارا سياسيا وقانونيا لتأسيس نظام كامل للقانون الدولي في هذا الميدان.

وكان الإعلان أول وثيقة قانونية دولية تنضم إليها جمهورية أوزبكستان بعد حصولها على الاستقلال. فقد اختارت أوزبكستان أن تسير على درب بناء دولة ديمقراطية يسودها القانون ومجتمع مدني يتسم بالقوة، وجعلت من حقوق الإنسان ومصالحه أهم أولويات التنمية الاجتماعية وبناء الدولة فضلا عن سياستها المحلية والأجنبية برمتها.

وقد انضم بلدنا منذ استقلاله إلى ٦٠ وثيقة رئيسية من وثائق حقوق الإنسان وأصبح طرفا في ٦ معاهدات دولية رئيسية اعتمدتها الأمم المتحدة في هذا الميدان.

وترد أحكام من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مواد الدستور والتشريعات الوطنية لجمهورية أوزبكستان، وهي تنص على توفير حماية يمكن التعويل عليها للحقوق وللمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبشر.

وقد تسنت لأوزبكستان، بفضل عملية الإصلاح السوقي المستمرة الجاري تنفيذها والبرامج الاجتماعية الحكومية المنفذة على نطاق واسع، ومنها على سبيل المثال ''جيل يتمتع بالصحة'' و''الأم والطفل'' و''سنة الصحة'' و''سنة الأسرة'' و''سنة الحماية الاجتماعية'' و''سنة الشباب'' وغيرها، تهيئة جميع الظروف اللازمة لتوفير الحماية الشاملة لحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما للأطفال والنساء والشباب، وضمان النهوض بهم بشكل شامل ومتوائم.

وأُنشئت آليات لحماية الحقوق والحريات السياسية للمواطنين وهي تعمل بفعالية. ويوجد في أوزبكستان أكثر من ٠٠٠ ٥ منظمة غير حكومية لا تسعى إلى الربح. وتَعزز إلى

حد كبير دور الأحزاب السياسية في مجال بناء المجتمع والدولة. وتشهد أوزبكستان تطورا في وسائط الإعلام الجماهيرية المستقلة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، التي أصبحت عاملا ذا أهمية في تعزيز النشاط السياسي والاجتماعي للسكان وإحياء الديمقراطية في البلد وتحديثه.

وصارت عملية التخفيف من صرامة النظام القانوني الجارية تدريجيا ضمانا هاما لاحترام حقوق الإنسان. وتغير تصنيف الجرائم في أوزبكستان تغيرا تاما، وتقلصت إلى حد كبير قائمة الجرائم الخطيرة.

ونتيجة لذلك، انخفض عدد السجناء في عام ٢٠٠٧ ليصبح أقل مرتين مما كان عليه في عام ٢٠٠٠. ويوجد ١٣٨ سجينا مقابل كل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان في أوزبكستان، وهو رقم يقل كثيرا عن نظيره في أكثر بلدان العالم تقدما.

وتنفذ تدريجيا التدابير الرامية إلى كفالة استقلال السلطة القضائية وتحسين كفاءة الحماية القضائية لحقوق المواطنين. وجرى إدخال نظام تخصص المحاكم في الشؤون الجنائية أو المدنية أو الاقتصادية، وأُنشئت مؤسسات الاستئناف والنقض فضلا عن معهد للمصالحة. وتُتخذ كذلك تدابير لضمان تساوي حقوق ممثلي الادعاء ومحاميي الدفاع.

وكان من الخطوات الهامة لضمان حماية حقوق الإنسان إلغاء عقوبة الإعدام في أوزبكستان اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتخويل المحاكم حق إصدار أوامر القبض على المتهمين.

وأُنشئ نظام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهي تعمل بنشاط في البلد، ومن هذه المؤسسات مفوض حقوق الإنسان في برلمان (أوليه مجلس) جمهورية أوزبكستان (أمين المظالم)، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، ومعهد رصد التشريعات القائمة، وشُعب حماية حقوق الإنسان، لا سيما تلك المنشأة في وزارة العدل، ومكتب المدعي العام، ووزارة الداخلية.

وأُنشئ نظام التثقيف والتوعية المستمرين في مجال حقوق الإنسان . وتصدر في أوزبكستان أكثر من ٢٠ مجلة وجريدة متخصصة في ميدان حماية حقوق الإنسان وتوزع منها آلاف النسخ. وتُدرس في جميع المدارس والمعاهد التعليمية ومؤسسات التعليم العالي الأسس التشريعية لحماية حقوق الإنسان.

وتعمل أوزبكستان تدريجيا وبخطى ثابتة على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتقدم بانتظام تقاريرها الوطنية عن هذه المسائل إلى هيئات الأمم المتحدة التعاهدية

ذات الصلة. وتشارك في تنفيذ التوصيات الهيئات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، وهيئات الحكم الذاتي، ووسائط الإعلام، بل والمواطنون مباشرة.

وتأييدا لرسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة يوم حقوق الإنسان وبهدف زيادة تحسين نظام التدابير التنظيمية والقانونية والتشريعية الرامية إلى كفالة حماية حقوق الإنسان وحرياته على نحو يمكن التعويل عليه، يجري تنفيذ الآتي:

١ - يُوافق على برنامج العمل الموضوع بمناسبة الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في المرفق ١.

وتعتبر مشاركة المنظمات والوكالات الحكومية والرابطات العامة ووسائط الإعلام مشاركة نشطة في المناسبات المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أهم أعمالها، فالإعلان هو الصك القانوني الدولي الأكثر أهمية الذي يجسد القيم والمُثُل الديمقراطية في مجال التنمية البشرية.

٢ - يُوافق على تعيين موظفي اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ برنامج العمل الموضوع بمناسبة الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في المرفق ٢.

وتتحدد المهام الرئيسية للجنة الخاصة على النحو التالي:

- تنسيق الأعمال التي تقوم بها هيئات ومؤسسات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المؤلفة من مواطنين ومؤسسات المجتمع المدني ووسائط الإعلام تنفيذا للأنشطة المبينة في برنامج العمل المكرس للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

- تنظيم تغطية إعلامية مكثفة للمناسبات المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث إن أوزبكستان تنجز الكثير من أجل تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تستهدف الإنسان في نهاية المطاف وإعمال حقوقه وحرياته ولا تتحقق إلا على يده.

- العمل على تحقيق تفاعل وثيق مع المنظمات الدولية وفي مقدمتها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة من خلال المشاركة النشطة لممثلي أوزبكستان في المناسبات الدولية المقامة احتفالا بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣ - تضع الجمعية التشريعية ومعها مجلس شيوخ برلمان (أوليه مجلس) أوزبكستان ومجلس الوزراء في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تدابير لإعداد مشاريع قوانين تشريعية ترمي إلى زيادة

تحسين الأساس القانوني لحماية الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وحرياتهم مع كفالة التنفيذ غير المشروط للقوانين التشريعية المعتمدة في هذا المجال، وللنظر في تلك المشاريع.

٤ - تعمل وزارة العدل طوال عام ٢٠٠٨، بالاشتراك مع مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية ووزارة التعليم العالي والثانوي الخاص ومركز الدعاية المعنوية بالمجلس الجمهوري للشؤون المعنوية والتنوير (*"Ma'naviyat va Ma'rifat" Kengash*)، على تيسير إصدار مجموعة من النشرات والكتب الدراسية والمواد المطبوعة ذات الطابع العام والسياسي التي توضح الأحكام الرئيسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأسس التي تقوم عليها التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية حقوق المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومصالحهم، وتعمل أيضا على تعميم تلك المطبوعات بين السكان على نطاق واسع.

٥ - تقوم وزارة التعليم العالي والثانوي الخاص ووزارة التعليم مع حركة الشباب العامة "*Kamolot*" بما يلي:

- تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات دراسية ومحاضرات تُعقد بانتظام في المؤسسات التعليمية ويحضرها الشباب الأوزبكستاني ويشارك فيها خبراء وعلماء بارزون، وتتناول هذه الاجتماعات والحلقات والمحاضرات دراسة متعمقة للسياسة التي تتبعها الدولة لحماية حقوق الإنسان ومصالحه وتهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة للتنمية البشرية الشاملة والمشاركة النشطة للشباب في بناء المجتمع الجديد بما يكفل أمن الوطن ورخاءه؛

- تكريس درْس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في جميع المدارس ومؤسسات التعليم العالي في أوزبكستان للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٦ - تقوم وزارة التعليم العالي والثانوي الخاص بإدخال برامج تدريبية خاصة في مناهج مؤسسات التعليم العالي لتدريب الصحفيين وإعادة تدريبهم، وتتناول هذه البرامج دراسة التجارب المحلية والدولية لمشاركة وسائط الإعلام في حماية حقوق الإنسان حسب المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٧ - يقوم معهد دراسات المجتمع المدني، في غضون ثلاثة أشهر وبالاشتراك مع معهد رصد التشريعات القائمة الخاضع لإشراف رئيس جمهورية أوزبكستان ومع مفوض حقوق الإنسان في برلمان (أوليه مجلس) جمهورية أوزبكستان (أمين المظالم) والمركز الوطني لحقوق

الإنسان، بإجراء تحليل من منظور نقدي للعمل الذي تؤديه شُعب حماية حقوق الإنسان المنشأة في وزارة العدل ومكتب المدعي العام ووزارة الداخلية بأوزبكستان، ويقدم مقترحات لتدابير تهدف إلى زيادة فعالية هذا العمل.

٨ - يعكف مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان لمدة شهر على وضع مجموعة من التدابير تتعلق بدعم الدولة لأنشطة المؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز الأسس المادية والفنية، وتهيئة الظروف المواتية للممارسة الفعالة للأنشطة التي تقوم بها فروع مكتب مفوض حقوق الإنسان في برلمان (أوليه مجلس) جمهورية أوزبكستان (أمين المظالم) والمركز الوطني لحقوق الإنسان وغيرهما من المؤسسات، ويعمل على تنفيذ هذه التدابير في عام ٢٠٠٨.

٩ - تقوم وزارة مالية أوزبكستان، وآخذة في الحسبان رسالة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتخصيص مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار أمريكي كتبرع من أوزبكستان للصندوق الخاص للمفوضية وذلك دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في التنفيذ العملي للأهداف الرئيسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٠ - يقوم كل من الوكالة الأوزبكية للصحافة والإعلام والشركة الوطنية للإذاعة والتليفزيون، ووكالة الأنباء الأوزبكستانية الوطنية وغيرها من وسائط الإعلام الجماهيرية بإعداد برامج وإصدارات مواضيعية عن التغطية الشاملة لمسار تنفيذ برنامج العمل المكرّس للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١١ - يُكلَّف رئيس وزراء جمهورية أوزبكستان، شوكت مرْزِيوييف، بمسؤولية الإشراف على تنفيذ هذا المرسوم.

رئيس جمهورية أوزبكستان
إسلام كريموف

مدينة طشقند
١ أيار/مايو ٢٠٠٨